أنباء مصرية

«سنغير مصر للأفضل ويجب ألا نتعامل مع قضية البناء باستهانة كما كان يحدث في الماضي»

السيسي: مصر تشهد ميلاد جمهورية جديدة مع افتتاح العاصمة الإدارية

القاهرة ـ خديجة حمودة

أكد الرئيس عبدالفتاح السيسي ان مصر تشهد ميلاد دولة جديدة وجمهورية جديدة مع افتتاح العاصمة الإدارية الجديدة، مشددا على «أننا نسعى لتغيير واقع المصريين للأفضل».

جاء ذلك خلال كلمة الرئيس السيسي امس ضمن فعاليات الندوة التثقيفية الثالثة والثلاثين للقوات المسلحة بمناسبة الاحتفال بيوم الشهيد والتي جاءت تحت عنوان «لولاهم ما كنا هنا»، وذلك بمركز المنارة الدولي للمؤتمرات بالتجمع الخامس بالقاهرة الجديدة.

وقال الرئيس السيسي إننا نسعى لتغيير حياة المصريين للأفضل من خلال مبادرة «حياة كريمة» لتطوير قرى الريف، مشددا على أهمية الحفاظ على الرقعة الزراعية وعدم التعامل مع قضية ضبط البناء باستهانة.

ودعا الرئيس السيسي المصريين إلى الحفاظ على الوطن وإعلائه وتجنب الإضرار به، مشددا على أنه يجب على أهلها الموجودين أن يعلوا من شأن مصر ويحافظوا عليها ولا يخربونها، حتى لا تضيع التضحيات التي قدمها الشهداء على مدى 7ـ8 سنوات هباء..

وخاطب الرئيس السيسي الشعب المصري قائلا: «عندما طلبتم تغيير الواقع الذي كان موجودا.. طالبناكم بتفويضنا لمكافحة الإرهاب».

وأشار الرئيس السيسي إلى أن هذا الإجراء الذي تم في 2013 كان له ثمن كبير للغاية على الشعب المصري، داعيا للتضحية من أجل مصر، مؤكدا أن «الجيش شعب مصر.. والشرطة شعب مصر.. وكل إنسان يضحي من أجلها من شعبها».

وأضاف ان «يوم الشهيد» مناسبة للقاء أسر الشهداء، موجها تحية إجلال وتعظيم لرجال القوات المسلحة البواسل لما يحملونه من شرف الحفاظ على مقدرات الوطن.. ومشيدا بتضحيات الأطقم الطبية في مواجهة جائحة كورونا، ومشددا على أن ما تقوم به الأطقم الطبية في مواجهة تلك الجائحة سيبقى خالدا.

وأكد الرئيس السيسي، أن الحكومة المصرية تسعى إلى تغيير حياة المواطنين الأكثر احتياجا في القرى للأفضل خلال السنوات المقبلة، وذلك من أجل أن يتمتع ما يقرب من 58 مليون مواطن بحياة كريمة، في ظل الأمان والاستقرار والسلام.

وأضاف السيسي: «أتابع تعليقات المواطنين في قرى مصر، وأود أن أقول أنه تم ترك الريف سنوات طويلة دون اهتمام، ولا أريد عمل أي إسقاطات على أي شخص بهذا الكلام، مؤكدا نحن كدولة نتحرك بجهد مصر، وبأموال مصر، لتغيير هذا الواقع، ويجب أن يعلم المصريون، في الريف والحضر، كيف سيساعدوننا».

وشدد الرئيس السيسي على أن أي تعد على الأراضي الزراعية لن يفقدنا قدرتنا الإنتاجية فحسب بل سيفقدنا فرص عمل قد نوفرها لشباب هذا الوطن، مضيفا انه بتحسين قدرة الأراضي الزراعية، ستتحسن بالتالي الطرق المستخدمة في الزراعة، والتي تحتاج منا إلى تطوير كبير، وعندئذ سنحصل على إنتاج أكبر.

ونبه الرئيس إلى أن التوسع في إنشاء المساكن في الريف المصري لا ينبغي أن يكون أفقيا، بمعنى ألا تكون المساكن جنبا إلى جنب، ولكننا بحاجة أن تكون البيوت متعددة الطوابق، رغم أن ذلك قد يتعارض مع طباع سكان الريف، لكننا لا نملك أي خيارات أخرى.

ودعا الرئيس السيسي إلى تدبر كل كلمة تصدر منه، مشيرا إلى أننا كلما نقوم بفتح محاور في المناطق التي يوجد بها سكن غير مخطط نضطر لدفع أموال ضخمة جدا ونغير حياة مواطنين موجودين بتلك المناطق منذ سنوات طويلة حتى يتسنى لنا فتح طرق لهم ولباقي المواطنين للاستفادة منها، مشددا على ضرورة ضبط عملية البناء والسيطرة عليها وعدم التعامل معها بالاستهانة والاستهتار، كما كان يحدث سابقا.

وطالب الرئيس كافة مؤسسات وأجهزة الدولة بما فيها رجال الإعلام والمفكرين والمثقفين ورجال الدين.. بتوضيح أن مصر بها 100 مليون نسمة ومساحتها مليون كيلومتر مربع وهناك مساحة ضخمة جدا من الأراضي غير مستغلة، ونحن محصورون في الوادي والدلتا بداية من أسوان إلى الإسكندرية بشكل أو بآخر، ولم ننتبه على مدى الـ60ـ70 سنة الماضية الى أن ذلك الأمر له تأثير كبير جدا وخطير على حياتنا ومستقبلنا.

وأشار إلى أن جائحة فيروس كورونا المستجد وتداعياتها أدت إلى تأجيل افتتاح المدن التي كنا ننفذها خلال الـ 3 ـ 4 سنوات الماضية ـ بما فيها العاصمة الإدارية الجديدة ـ لمدة عام كامل لافتا إلى ضرورة الإعداد الجيد لافتتاح وتطوير تلك المدن الجديدة عندما تتاح الظروف لنا.

وأضاف أن مراحل تطوير الريف المصري كله ستستغرق 3 سنوات على الأقل، مؤكدا أنه بافتتاح العاصمة الإدارية الجديدة سيكون هناك ميلاد لدولة جديدة وجمهورية ثانية، حيث سيتم انتقال الحكومة إلى مقرها داخل العاصمة الإدارية الجديدة، مؤكدا أنه لن يتم ترك القاهرة ولا الأسكندرية ولا بورسعيد ولا المحافظات دون تطوير.

الرئيس عبد الفتاح السيسي يلقي كلمة ضمن فعاليات الندوة التثقيفية الثالثة والثلاثين للقوات المسلحة بمناسبة الاحتفال بيوم الشهيد

طيب!!!

بقلم: حسام فتحي

h.fathy@alanba.com.kw
@hossamfathy66

مذكرة تفسيرية

القانون الذى ينظم إدارة المخلفات فى بر مصر كله، ويحمى الترع والمصارف، بل وحتى المياه الإقليمية المصرية موجود تحت مسمى «قانون تنظيم إدارة المخلفات» رقم 202 الصادر فى 13 أكتوبر 2020، اى قبل اقل من 5 شهور، وهو يتضمن بالفعل تنظيما كاملا للتعامل مع جميع أنواع المخلفات، وعقوبات رادعة للمخالفين، ولكن مازلنا في انتظار صدور «المذكرة التفسيرية، التى بدونها لا يمكن تطبيق القانون عمليا، والتى لابد أن تصدر خلال 6 أشهر من نشر القانون بالجريدة الرسمية، أى بحد أقصى 13 أبريل المقبل.. يا مسهل.

وحتى صدور اللائحة لنعلم ان القانون الجديد يعاقب بغرامة لا تقل عن 10 آلاف جنيه، ولا تزيد على 100 ألف جنيه كل من ألقى مخلفات غير خطرة فى غير المواقع المخصصة لها، وطبعا «الترع» والمصارف ليست مخصصة للتخلص من القمامة والمخلفات.

أضف لذلك أن قانونا آخر خاصا بالموارد المائية قائم لكنه لا يجد من ينفذه ينص على معاقبة كل من أعاق جريان المياه فى الترع والمصارف سواء عن طريق الردم أو إلقاء المخلفات بغرامة لا تقل عن 10 آلاف جنيه والحبس مدة تصل إلى عام كامل.

إذن القوانين موجودة، والعقوبات أظنها رادعة سواء فى قانون الموارد المائية (الحالى)، أو حماية البيئة (الحالى)، أو «تنظيم إدارة المخلفات (الذى ننتظر مذكرته التفسيرية) ويبقى السؤال: من يطبق هذه القوانين؟ هل هى أجهزة الشرطة العادية؟ أم المجالس المحلية؟ أم مهندسو وزارة الرى ذوو الضبطية القضائية؟ أم مفتشو البيئة؟.. الحقيقة ان الإمكانيات الحالية بشريا وتكنولوجيا لا تسمح لأى من هذه الأجهزة حاليا بفرض كل تلك القوانين المختلفة، ولابد من مواجهة الواقع بأفكار وطرق غير تقليدية، أهمها ـ فى رأيى ـ توعية المواطن بضرورة الحفاظ على نظافة المجارى المائية، وتوفير منظومة دقيقة وحازمة لجمع القمامة المنزلية فى القرى التى تمر بها الترع والمصارف تتضمن حاويات قمامة كافية ومتقاربة المسافة وتأهيل شركات لجمعها وتوصيلها إلى المكبات المعتمدة، وأيضا وضع منظومة لمراقبة عمل عربات التخلص من مجارى «الترنشات»، ومراقبة طرق التخلص من نفايات الورش والمصانع الصغيرة، بعدها تجد الحكومة وسيلة «رادعة» لتطبيق القانون وتنفيذ عقوباته بشدة وحزم.

وحفظ الله مصر وأهلها من كل سوء.

أنباء لبنانية

رئاسة الجمهورية تنفي طلب عون من البرلمان إعادة النظر في تكليف الحريري

«المجموعات السيادية» تتضامن مع الجيش.. والاحتجاجات تتحدى جلسة «النواب» الجمعة

بيروت ـ عمر حبنجر

بعد «إثنين الغضب»، كان يوم أمس الثلاثاء يوم غضب آخر، ويبدو أنه لن يكون أخيرا، فالمواجهة باتت مفتوحة بين منظومة الفساد الحاكمة والجماهير المحكومة، بالذهنيات النرجسية والممارسات المبنية على المصلحة الذاتية والمحاصصة البعيدة عن أي مفهوم وطني متعارف عليه.

واتسم إقفال الطرق في لبنان أمس بغياب إطارات المطاط المشتعلة، وقد استعيض عنها بتوقيف السيارات والشاحنات وسط الطرق والأوتوسترادات، أو رمي النفايات والركام، في حين جلس المحتجون على الأرض مانعين حركة المرور.

وسجل في هذا السياق مقتل شابين من زغرتا باصطدام سيارتهما بشاحنة أوقفها المحتجون بعرض الطريق إلى الشمال ليلا، في إطار إقفال الطرقات.

وقد دعت الولايات المتحدة الأميركية رعاياها بإعادة النظر في سفرهم إلى لبنان، بسبب كورونا والجريمة، والنزاعات المدنية والاقتصاص، وعدم قدرة السفارة في بيروت على تقديم الدعم لمواطنيها الأميركيين، كما دعت مواطنيها إلى عدم السفر إلى الحدود اللبنانية مع سورية، بسبب احتمال نشوب نزاع مسلح تبعا لوجود مستوطنات للاجئين.

واعتبرت وزارة الخارجية الأميركية ان التهديد الذي يتعرض له موظفو الحكومة الأميركية في بيروت خطير، بما يكفي لمطالبتهم بالعيش والعمل في ظل إجراءات أمنية مشددة، لأن الحكومة اللبنانية لا تستطيع حماية المواطنين الأميركيين من العنف المفاجئ.

وأضاف المحتجون، في يوم غضبهم الثاني أمس، التضامن مع الجيش إلى لائحة تحركاتهم، بحيث نفذت «المجموعات السيادية» وقفة تضامنية مع الجيش أمام المتحف الوطني في بيروت تحت العنوان الذي اطلقه البطريرك بشارة الراعي «لا تسكتوا».

وكان قائد الجيش العماد جوزف عون توجه إلى السياسيين عبر كبار الضباط القادة بالسؤال «لوين رايحين وشو ناويين تعملوا؟»، محذرا من ان حرق الجيش يعني نهاية الكيان، وبالطبع، لم يسمع القائد عون جوابا من أحد، سوى ما كان طالبه به الاجتماع الأمني المالي الاقتصادي في القصر الجمهوري، من فتح للطرق ومواجهة المحتجين.

على ان كلمة قائد الجيش حركت الأنشطة المتصلة بتشكيل الحكومة، وعادت بكركي محور المراجعات والاقتراحات، وقد زارتها أمس وفود عدة، أبرزها المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم، الذي اجتاز موكبه أحد حواجز المعارضة وهو في طريق العودة من بكركي، حيث حصل تدافع مع عناصر الموكب الذي سرعان ما تابع طريقه. وربما جاءت الكلمة صارخة إلى حد سحب بعضهم فكرة الحكومة «العسكرية المؤقتة» من التداول، وبالتالي الانصراف إلى تدوير الزوايا المعيقة لتأليف «حكومة المهمة» المكلف بها سعد الحريري، الذي قابل في الإمارات وزير الخارجية الروسية سيرغي لافروف، علما ان نائب بيروت نهاد المشنوق استبعد تشكيل الحكومة قبل الصيف المقبل.

في هذا الصدد، نفت رئاسة الجمهورية ما تردد عن توجيه الرئيس عون كتابا إلى مجلس النواب يطلب فيه إعادة النظر بتكليف سعد الحريري بتشكيل الحكومة.

أما عن الحكومة العسكرية (التي أشارت إليها «الأنباء») فإن قيامها يتطلب تعديلا دستوري، وهذا من غير الممكن الآن، وليس فيه الحل، الحل يكون باعتماد الحياد عن المحاور الإقليمية وبإجراء انتخابات نيابية مبكرة، كما قال النائب جورج عقيص في حديث تلفزيوني أمس.

المصادر المتابعة استنتجت من كل ما حصل خلال الساعات الماضية ان ولاية الرئيس ميشال عون قاربت النهاية، استنادا إلى ما تصفه المصادر بالقناعة الروسية بهذا الشأن.

وربما هذا ما جعل الرئيس عون يقول للمجتمعين في بعبدا أول من أمس «أنا ميشال عون، ما حدا بجبرني، عام 1990 رفضت ان أتنازل تحت ضغط المدفع، والآن لن أتنازل تحت ضغوط الدولار».

لكن المنتفضين على حكم المحاصصة قرروا التظاهر مجددا يوم الجمعة 14 الجاري من أمام وزارة الداخلية إلى مجلس النواب تحت عنوان المطالبة بحكومة انتقالية دون الإيحاء بطبيعتها، عسكرية كانت أم مدنية، إشارة إلى ان يوم الجمعة هو موعد جلسة لمجلس النواب في قصر الأونيسكو التي دعا إليها الرئيس نبيه بري أمس لمناقشة وإقرار مشاريع قوانين واقتراحات، وأخصها بالذكر السلفة التي طلبها نواب التيار الحر لمؤسسة كهرباء لبنان.

أين الاستحقاق الرئاسي من كل ما يجري؟ مصدر نيابي ممانع أجاب لـ«الأنباء» بقوله «ان ورقة الوزير السابق جبران باسيل الرئاسية احترقت، وهي محروقة بالأساس، ولا أمل له بالوصول إلى قصر بعبدا، حتى حزب الله لن يسير بترشيحه للرئاسة، خصوصا بعد ان شرب الأخير الكأس المر نتيجة تصرفات باسيل غير المحسوبة، وبعدما تبين له ان الرئيس القوي أوهن من خيط العنكبوت».

واضاف «المشكلة مع باسيل انه يتذاكى على أعمدة السياسة في لبنان، ويحسب نفسه قوة سياسية خارقة على الساحة اللبنانية، في وقت اعترف سرا العديد من نواب تكتل لبنان القوى خلال جلسات خاصة مغلقة ان ضعف العهد سببه وجود باسيل إلى جانبه، دون رادع لتصرفاته ولانفراده في اتخاذ المواقف والقرارات».

وأردف «يعلم باسيل ان نجمه السياسي سينطفئ مع انتهاء ولاية عمه الرئاسية، لذلك نراه يتخبط يمينا ويسارا في تشكيل الحكومة، على أمل ان يتمكن من تحقيق مكسب ولو ضئيل يبقيه على حيثيته السياسية خصوصا في الشارع المسيحي».

وانتهى المصدر إلى القول «الخلفية التي يخوض من أجلها باسيل معركة تشكيل الحكومة بوجه الرئيس المكلف سعد الحريري، هي الانتخابات الرئاسية في العام 2022، وما تسريب ترشيح النائب ستريدا جعجع لرئاسة الجمهورية، سوى رسالة لباسيل واضحة المضمون والأبعاد، بان الرئاسة أبعد ما يكون حتى عن أحلامه».

«المجموعات السيادية» خلال وقفة تضامنية مع الجيش اللبناني أمام المتحف ببيروت (محمود الطويل)

أنباء سورية

الكرملين: بوتين سينظر فوراً في المساعدة لعلاج الأسد من «كورونا» ونأمل ألا يشتد عليه المرض

عواصم ـ وكالات: أعرب الكرملين أمس، عن أمل موسكو ألا يشتد مرض «كوفيد ـ19» على الرئيس بشار الأسد وقرينته أسماء.

وقال المتحدث باسم الرئاسة الروسية دميتري بيسكوف: «صراحة ليس لدي أي معلومات عن كيفية علاج الأسد وزوجته، ولا أعلم أيضا إذا ما كان قد طلب مساعدة من أي نوع»، لكنه أعرب عن ثقته في أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين سينظر في الأمر على الفور إذا طلب الأسد المساعدة.

وأشار بيسكوف إلى أن المتخصصين الروس «اكتسبوا خبرة كبيرة في علاج فيروس كورونا المستجد»، معربا عن أمله بأن تكون إصابة الرئيس السوري وزوجته أسماء الأسد بفيروس كورونا خفيفة، وأن يحصلا على أجسام مضادة لاحقا.

هذا وكانت الرئاسة السورية، قد أعلنت أمس الأول، إصابة الأسد وقرينته بفيروس كورونا، موضحة أن حالتهما مستقرة وسيتابعان عملهما خلال فترة الحجر الصحي المنزلي التي سيتستمر لأسبوعين أو ثلاثة.

الأطفال السوريون لا يرون مستقبلاً في بلدهم بعد 10 سنوات حرب

بيروت ـ أ.ف.ب: حذرت منظمة «أنقذوا الأطفال» (سايف ذي تشيلدرن) أمس من أن أطفالا سوريين كثرا، ممن أجبرتهم الحرب على الفرار، لا يرون مستقبلا لهم في بلادهم حيث يدخل النزاع الشهر الجاري عامه الحادي عشر.

وقال مدير المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشرق أوروبا في المنظمة جيريمي ستونر: «كلفت 10 سنوات من الحرب الصغار في سورية طفولتهم، ولكن يجب ألا يسمح العالم لها بأن تسلبهم مستقبلهم».

وأجرت المنظمة مسحا شمل 1900 طفل ومسؤولين عن رعايتهم من نازحين داخل سورية أو لاجئين في دول الجوار، أي الأردن ولبنان وتركيا، وفي هولندا. وتبين أن «86٪ من الأطفال اللاجئين.. لا يريدون العودة إلى سورية»، بينما طفل واحد من كل 3 من النازحين داخلها يفضل العيش في بلد آخر. وأوضحت المنظمة أن «الأطفال الذين أجبروا على الفرار من منازلهم يعانون من أجل الشعور بالأمان حيث يتواجدون اليوم»، مشيرة إلى أن طفلين من كل خمسة تحدثوا عن «العنصرية والنقص في التعليم». وأظهرت الدراسة التي أجرتها المنظمة أن 3٪ من الأطفال الذين يعيشون في تركيا يريدون العودة إلى سورية، في مقابل 29٪ من اللاجئين في لبنان و9٪ من أطفال اللاجئين في الأردن وهولندا.

ونقل التقرير عن الطفلة لارا البالغة السابعة من العمر، والنازحة في إدلب في شمال غرب سورية قولها «أتمنى أن أعيش في أي بلد غير سورية، بلد فيه أمان ومدارس وألعاب». وفي عكار في شمال لبنان، قالت ندى (17 عاما)، التي كانت تحلم أن تصبح طبيبة لكنها لا تتلقى تعليما الآن: «لا أريد العودة والعيش في سورية مجددا، ولا أريد أن أبقى في لبنان... إذا ذهبنا إلى المدرسة، يقولون لنا إنهم لا يريدوننا».

«الأوقاف»: لن يكون هناك زواج مدني في سورية

وكالات: أكد وزير الأوقاف في الحكومة السورية محمد عبدالستار السيد أنه لن يكون هناك «زواج مدني» في سورية، لأن القانون السوري محكوم بالشريعة الإسلامية، وقوانين الكنيسة، والمذاهب الأخرى، معتبرا أن القانون السوري «متقدم على كثير من دول العالم في الأحوال الشخصية». وشدد السيد خلال ندوة أقامتها «وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل» بعنوان «أيام الأسرة السورية»، مساء أول من أمس، على ان مفهوم الليبرالية الجديدة هو «أحد أشكال استهداف الأسرة والمجتمع، وأن مواجهة آثار هذه الحرب على سورية تتجسد في تحصين الأسرة السورية، من خلال العودة للتمسك بالقيم والعادات، لأن الليبرالية الجديدة تعمل على تعظيم مفهوم الفردية والأنانية. وتؤدي إلى هدم الأسرة وبالتالي تخريب المجتمع بالكامل»، وقال «ليعلم الجميع أن قانوننا محكوم بالشريعة الإسلامية، وقوانين الكنيسة والمذاهب الأخرى، ولن يكون هناك زواج مدني في بلادنا». وسبق ذلك فتوى أصدرها المجلس العلمي الفقهي في وزارة الأوقاف التابعة لحكومة النظام، حول ما يسمى بـ«زواج التجربة»، ونشر المجلس نص الفتوى على صفحته الرسمية في فيسبوك، وعلى موقع وزارة الأوقاف. ويحكم الزواج في سورية قانون الأحوال الشخصية، الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 59 لعام 1953، مع تعديلاته، ويستند في أحكامه إلى الشريعة الإسلامية، وتستثنى من تطبيق أحكام هذا القانون بعض المسائل المتعلقة بالطوائف المسيحية واليهودية والطائفة الدرزية وفق ما نصت عليه المواد 306 و307 و308 من أحكام هذا القانون.